الأزمة المالية العالمية.. هل تلقي بظلالها على الاقتصاد العراقي ؟

عباس الغالبي

أطل العام الحالي ٢٠٠٩ ببروز أزمة مالية عالمية بعد ان وصلت ذروتها تركزت في اسواق المال والبنوك وشركات التأمين والاستثمار العقاري شملت الولايات المتحدة الامريكية ودول الغرب الاوروبي ولامست بشكل حقيقي تراجع بورصات دول الخليج العربي.

وتعود جذور الازمة الحالية في القطاع المالي العالمي الى ماقبل ثلاثة عقود مع تطور قطاع الخدمات على حساب قطاعات الاقتصاد التقليدية من تجارة وصناعة وزراعة ، ولاسيما في لبّ قطاع الخدمات (البنوك والبورصات وشركات التأمين) والتي توسعت مع تحول معظم اقتصاديات العالم الى اقتصاد السوق ومع هذا التطور كانت السيولة تمثل مشكلة لدى البنوك والمؤسسات المالية ، بمعنى ان لديها فوائض هائلة في السيولة لاتجد منافذ استثمارية لها، فبرز العقار كملاذ آمن للاستثمار سعياً لامتصاص قدر كبير من تلك السيولة الى قطاع العقارات، وفي إثـون ذلك برزت القروض العقارية الهائلة لدى البنوك ، وازداد حجم تلك القروض بشكل بدأت البنوك تشعر بضرورة ترحيلها بدلاً من إبقائها على دفاترها.

وهنا يأتي دور (بنوك الاستثمار) التي عصفت بها الازمة المالية التي تقوم بتجميع تلك الديون وتوريقها عبر سنوات دين بضمان القروض العقارية، ويتم إصدار سندات تصنف على هيئة فئات ، تمثل أول القروض المؤمل تحصيلها فيما تكون الفئة الثانية لمتوسطة الوضع، والثالثة مقابل الديون المعدومة ولضمان بيع تلك السندات للمستثمرين الراغبين في عائد مريح وكبير يقوم البنك الاستثماري بشراء سندات خزانة مقابل سندات الفئة الاولى والثانية او التأمين عليها، وتباع تلك السندات بعد اعطائها تصنيفاً معيناً وتقدير فوائد لكل سند بعينه.

وحذر التقرير الاقتصادي السنوي للامم المتحدة من ان انخفاض اسعار النفط والازمة المالية العالمية يهددان النمو الاقتصادي في منطقة غربي آسيا ، وتوقع التقرير انخفاض اسعار النفط الى اقل من حاجز الـ (٤٠) دولاراً نتيجة انخفاض الطلب لافتاً الى ان معدل النمو قد يصل الى ٢,٧ بالمئة خلال العام الحالي ٢٠٠٩ ، مقارنة بمعدلاته خلال العام الماضي في ٢٠٠٨ حيث بلغت ٤,٩ بالمئة فيما كانت ٤,٧ بالمئة في عام ٢٠٠٧ بسبب ارتفاع اسعار النفط خلال العامين الماضيين والطلب العالي من قبل المستهلكين والانفاق الاستثماري الهائل.

وفضلاً عن ذلك فقد حملت تقارير صحفية امريكية نشرت مؤخراً ادوات الرقابة والتشريع المالي في الولايات المتحدة الامريكية جزءاً كبيراً عن المسؤولية ، ففي الوقت الذي جرى وضع قوانين صارمة لعمل المصارف ، عملت المؤسسات المالية وشركات الاقراض العقاري بحرية تامة دون ضوابط رادعة عن الدخول في مغامرات استثمارية.

وألقت تلك التقارير باللائمة على السياسة الحكومية الامريكية لامتلاك المنازل على وفق تسهيلات ضريبية متجاهلة مبدأ العرض والطلب واغفالها سياسة الاقراض غير المنطقية التي سادت الاسواق.

ووضعت التقارير الصين موضع الاتهام في استخدامها الفوائض المالية الهائلة جراء ارتفاع ميل الميزان التجاري مع الولايات المتحدة لصالحها في الاستثمار بالاسواق الامريكية.

واتهمت التقارير ذاتها الرئيس الامريكي السابق جورج دبليو بوش عن عدم اتخاذ اية اجراءات كفيلة للحد من تلك المشكلة بل فاقمتها بسياسته الضريبية والانفاق الكبير على الحروب التي احدثت عجزاً كبيراً في الموازنة الفيدرالية الامريكية.

وازاء ما تقدم لاسباب حدوث الازمة المالية فأن القراءة الاولية لتلك الازمة لاتظهر وجود مخاطر قوية ومباشرة قد يتعرض اليها الاقتصاد العراقي في ظل تراجع اسعار النفط ما يتطلب وجود سياسة اقتصادية حذرة تتجه الى التنسيق العالي بين السياستين المالية والنقدية وتنويع مصادر الاقتصاد بشكل يجعله يتحرر من احادية الجانب و اعتماده المفرط على النفط كمصدر دخل وحيد ، ففي الوقت الذي يتطلب اعداد موازنة عامة متحفظة يتطلب سياسة نقدية متحوطة.

ويرى في هذا الاتجاه مستشار البنك المركزي العراقي د. مظهر محمد صالح ان الثوابت النهائية للموازنة العادية للعام الحالي ٢٠٠٩ أشرت انها اداة السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي ،و انها موازنة مماثلة لموازنة العام الماضي ٢٠٠٨ مطروحاً منها ما يساوي تقديرات الموازنة التكميلية للعام المذكور، فلم تكن موازنة عام ٢٠٠٩ مرنة من حيث القدرة على تحريك نفقات الموازنة وايراداتها خلال السنة المالية طبقاً للتبدلات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي للبلاد بسبب طبيعة نفقاتها الثابتة ، وغلبتها على محاور الانفاق كافة ما جعل الموازنة العامة تتمحور حول مثبت ديناميكي احادي تتكيف حوله الايـرادات والنفقات طبقا للتقلبات الايرادية للقطاع النفطي الذي تهيمن ايراداته على نسبة تزيد على ٩٠٪ من موارد الموازنة العامة الكلية، وبات ذلك المثبت متأثراً في الوقت نفسه بالصدمة الخارجية التي تولدها الازمة المالية العالمية الراهنة ومشكلات الركود الاقتصادي.

ويبين مظهر ان البلاد ومع تحسن الوضع الامني اعتمدت موازنة تكميلية غلب عليها الطابع الاستثماري قـدرت بنحو (٢٠) ترليون دينار في العام المالي بيد ان ضعف تنفيذ تلك الموازنة كان مدعاة لتعويض جزء من العجز السنوي في موازنة العام الحالي وعده مـوردا اضافياً اتجه نحو النفقات الجارية ، ولذا فأن التقشف الذي اصاب موازنة العام الحالي والذي زاد على ٢٠٪ مقارنة بموازنة العام الماضي سيمكن البلاد من تعويضه في حال تحصيل ايـرادات نفطية قد يبلغ متوسط سعر برميل النفط ٥٠ دولاراً وعندها ستتطابق نفقات موازنة عام ٢٠٠٨ مع موازنة عام ٢٠٠٩ لتكون الاخيرة خالية من فروق التقشف وبحدود موازنة تكميلية ايضاً ولكن ستكون هذه المرة استثمارية متجهة نحو النمو الاقتصادي الذي تتطلع اليه البلاد (أي بلوغ معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الاجمالي بين ٨ . ١٠ بالمئة) وسيكون عندها النمو الاقتصادي للبلاد واعداً ومنسقاً نفسه مع توقع انخفاض معدلات البطالة الفعلية الى مرتبة عشرية واحدة لتنسجم في الوقت نفسه ومن دون شك مع اشارة التضخم الذي اخذ هو الاخر بالانخفاض ودخوله المرتبة العشرية الواحدة بفضل نجاحات السياسة النقدية الحالية ما يعني ان السياسة الاقتصادية العراقية قد باتت حقاً تعمل ضمن محوري الاستقرار والنمو الاقتصادي المرغوبين في ان واحد وان الازمة المالية العالمية قد مكنت السياسة الاقتصادية العراقية من مجابهتها، بذكاء وقدرة عالية عبر توجيه الموارد وحسن استخدامها في بناء مرتكزات الاقتصاد العراقي.

ولذا فأن الضرورة تتجه الى اعتماد سياسة اقتصادية تنحى الى تفعيل القطاعات الانتاجية وتفعيل دور القطاع الخاص بموازاة الاستخدام الامثل للموارد النفطية في ظل تقلبات اسعار النفط العالمية وفتح باب الاستثمارات مع اعتماد سياسة نقدية متوازنة منسقة للسياسة المالية الداعية الى تدفق الاستثمارات.

من الواقع الاقتصادي

القطاع المصرفي والحاجة للفرصة

حسين النجم

يعيش القطاع المصرفي في العراق حالة من التأخر ، من حيث الأداء والفاعلية وتحقيق الرسالة والاكثر من ذلك ان القرارات في هذا القطاع باتت تحد من نشاطه تارة وتارة تقوم على تحفيزه لكنه لا يستطيع ان يستثمر الفرصة الحقيقية والسبب يعود الى اشكالية الادارة الاستراتيجية التي تضع اهدافاً مستقبلية لمدة قد تمتد لربع قرن من الزمان .. والغريب اننا وجدنا العديد من المصارف الخاصة تجد في فقرات اللائحة الارشادية المقرة من قبل البنك المركزي العراقي على حد وصفها عائقاً حقيقياً، لكن بالمقابل نجد الوجه الاخر للمصارف الخاصة حيث لم تعانِ اية اشكالية في تطبيقات اللائحة الارشادية ، وذلك لان نمط الادارة التي تقود هذه المصارف على دراية عالية في التطورات الدولية للادارة المصرفية .

ما اريد القول هنا ان الحديث عن تسريبات اعلامية بان هنالك كتاباً صدر من وزارة المالية يدعو الوزارات العراقية الى سحب ودائعها من المصارف الخاصة وذلك بسبب اثار الازمة المالية وعدم الثقة بهذه المصارف علماً ان حديثي عن سبب الازمة المالية هو افتراضي ليس الا ولانعول على صحة التسريبات الاعلامية لهذا القرار او سبب اصداره ، القصد انني وجدت مؤخراً ان المصارف الخاصة افصحت عن قلقها بسبب هذا الفعل الذي قد يؤثر في أدائها ، وبالمقابل تجد الدعوات الحكومية وحتى الرئاسية تدعو مؤخراً لاعطاء القطاع الخاص دوراً كبيراً وخصوصاً القطاع المصرفي منه ، ناهيك عن ان المصارف الخاصة عانت سيطرة الـ TBI على وفق ما ذكره لي بعض المدراء المفوضين من قبيل ما يتعلق بخطابات الضمان أو غيرها .. ان أمام المصارف الخاصة فرصة ذهبية لو تم استثمارها – ان كانت الادارات تريد حقاً تأدية رسالتها المصرفية في دعم عجلة الاعمار والتنمية . فان الازدهار الاقتصادي في العراق سيكون ممكنا وتنتعش هذه المصارف ازاء ذلك ، وذلك من خلال الكتل النقدية الموجودة للمصارف الخاصة كودائع غير مستثمرة في البنك المركزي العراقي ، وحتى وان كانت النسب المسموح بها ٢٠٪ للاستثمار او اعلى من ذلك وبالتالي فان هذا ما يحتم على المصارف الخاصة ان تقنع الحكومة العراقية انها قادرة على العمل بمفردها والاعتماد على الذات عبر المشاركة في المشاريع المتوسطة والكبيرة ، وفتح الائتمانات لاصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، والعمل على تحقيق او بناء مشاريع عملاقة في قطاع الاسكان على سبيل المثال ، وبالتالي سنقنع الحكومة العراقية اننا شركاء في التنمية ،وان فرصة الاستقرار الامني سنعمل على تحفيزها واستثمارها بصورة كاملة من اجل تحقيق مستويات متقدمة من النمو ودعم الاقتصاد العراقي وقطاعاته الاستراتيجية وفي مقدمتها المشاريع الزراعية والصناعية والاسكانية التي تحدثنا عنها .

فان الازدهار الاقتصادي في العراق سيكون ممكنا وتنتعش هذه المصارف ازاء ذلك ، وذلك من خلال الكتل النقدية الموجودة للمصارف الخاصة كودائع غير مستثمرة في البنك المركزي العراقي

بكلفة ٧٧ مليار دينار

استثمار ذي قار تستكمل إجراءات منح التراخيص لعشرة مشاريع

الناصرية / حسين العامل

استكملت هيئة استثمار ذي قار دراسة الجدوى الاقتصادية لعشرة مشاريع استثمارية بكلفة تتجاوز الـ ٧٧ مليار دينار تقدمت لتنفيذها عدة جهات استثمارية محلية.

وقال رئيس هيئة استثمار ذي قار الدكتور اسماعيل عبد الحسن العبودي للمدى: استكملت الهيئة اجراءات دراسة الجدوى الاقتصادية لعشرة مشاريع استثمارية تتضمن انشاء ستة مولات تجارية حديثة في مناطق الناصرية والشطرة وسوق الشيوخ والاصلاح ومصنع لتصنيع الزيوت النباتية في قلعة سكر ومدينة لمعارض السيارات وفندق سياحي ومعمل لتدوير النفايات في الناصرية .مشيرا الى ان هيئة الاستثمار فاتحت الجهات والدوائر المعنية حول استحصال الموافقات الرسمية الخاصة بمنح التراخيص الاستثمارية للمشاريع المذكورة. ومن جانبه دعا محافظ ذي قار عزيز كاظم علوان الجهات والوزارات المعنية الى تسهيل اجراءات منح التراخيص والموافقات الرسمية للمشاريع الاستثمارية التي من شانها النهوض بالواقع الاقتصادي وتامين فرص عمل للعاطلين.

وجدد محافظ ذي قار خلال ترؤسه اجتماع هيئة استثمار ذي قار الذي عقد صباح الخميس على قاعة اتحاد رجال الاعمال دعوته الى الوزارات والجهات المعنية الاخرى بتفعيل وتسريع اجراءات الاستثمار في القطاعات النفطية والصناعية والزراعية مشيرا الى ان الموازنة العامة والميزانية المخصصة للمحافظة خلال عام ٢٠٠٩ لايمكن ان تغطي كامل حاجة المحافظة من مشاريع الاعمار والمشاريع التنموية والمشاريع الصناعية التي من شانها توفير فرص عمل كافية للعاطلين .

واشار علوان الى وجود عراقيل جدية في الحصول على الموافقات الرسمية من عدد من الوزارات بشان منح التراخيص الاستثمارية للمشاريع المهمة التي تتطلبها حاجة المحافظة ولاسيما في وزارتي النفط والصناعة داعيا الى توسيع صلاحية السلطات المحلية في هذا المجال .

ومن جانبه ناشد رئيس هيئة استثمار ذي قار الجهات المعنية بتجاوز الروتين في منح الفيزا وموافقات الاقامة للمستثمرين الاجانب مشيرا الى جملة من المعوقات التي تواجه هيئة الاستثمار في استحصال الموافقات المطلوبة من دوائر السفر والجنسية والجهات المعنية الاخرى.

الى ذلك دعا رئيس هيئة الاستثمار في ذي قار الدوائر المعنية في المحافظة الى تخصيص الاراضي اللازمة لانشاء مدينة سكنية على مساحة ١٠٠٠ دونم كانت قد ابدت عدد من الشركات الاستثمارية الاجنبية استعدادها لتنفيذها في مركز محافظة ذي قار منوها الى حاجة المحافظة الكبيرة من الوحدات السكنية حيث تقدر الحاجة الفعلية من الوحدات السكنية في محافظة ذي قار التي يقدر عدد نفوسها باكثر من مليون وثمانمئة الف نسمة بنحو ١٢٥ الف وحدة سكنية .

خبراء في الامم المتحدة يدعون الى نظام نقدي جديد

المدى / ا ف ب

دعت مجموعة من خبراء الامم المتحدة يتقدمهم الخبير الاقتصادي الاميركي جوزف ستيغليتز الى نظام نقدي دولي جديد للحلول محل النظام الحالي القائم على الدولار..

واقترحت هذه المجموعة بحسب (وكالة الأنباء الفرنسية) من بين توصيات اخرى لمواجهة الازمة المالية «نظاما نقديا دوليا جديدا يشبه حقوق السحب الخاصة الموسعة جدا مع اصدارات موسمية ومنتظمة مصححة لتتوافق مع حجم الاحتياطات المتراكمة قد يسهم في الاستقرار العام والقدرة الاقتصادية والعدالة العالمية».

ونقلت الوكالة عن ستيغليتز في مؤتمر صحافي «ان الراي القائل بان هناك مشاكل مع النظام القائم على الدولار ينتشر اكثر فاكثر»، معتبرا ان هذا النظام «متقلب نسبيا ويؤدي الى انكماش وغير مستقر ويترافق مع حالات من عدم المساواة».

ولفت ستيغليتز الى «ان الدول النامية تقرض الولايات المتحدة الاف المليارات من الدولارات دون فوائد عمليا، في حين ان لديها احتياجات هائلة». واضاف «هذا يعكس طبيعة المشكلة. انه تحول واضح، بشكل ما، نحو الولايات المتحدة، الى نوع من المساعدة الخارجية». ومع اقتراب موعد قمة مجموعة العشرين في الثاني من نيسان في لندن، دعا البنك المركزي الصيني هذا الاسبوع الى اعتماد عملة احتياط دولية جديدة لتحل محل الدولار في نظام يوضع تحت رعاية صندوق النقد الدولي.. وقد اقرضت الصين الولايات المتحدة مئات مليارات الدولارات التي تسمح للحكومة الاميركية بتمويل عجز مالي قياسي.

النفط : اكتشاف سبعة حقول نفطية جديدة في مناطق مختلفة من العراق

بغداد/كريم السوداني

اعلنت وزارة النفط عن اكتشاف ٧ حقول نفطية جديدة في مناطق مختلفة من العراق.وقال مصدر في الوزارة :» ان شركة الاستكشافات النفطية قامت بالكشف على (٧) حقول نفطية جديدة اثنان منها في المنطقة الغربية و٤ منها في الجنوب وحقل واحد في محافظة اربيل «. واضاف :» ان من بين هذه الحقول حقل غازي في محافظة اربيل، اذ ستقوم الوزارة باستثمار هذه الحقول الجديدة وادخالها الى جولة التراخيص الثالثة من اجل تطويرها ومضاعفة انتاجها " .

واوضح المصدر: "ان وزارة النفط ستلجأ الى رفع سقف الانتاج للتقليل من اثر الازمة العالمية وانخفاض سعر النفط على الاقتصاد العراقي" .

باختصار

■ قالت المستشارة الالمانية انجيلا ميركل في مقابلة يوم السبت انها تتوقع احراز»نتائج طيبة» من اجتماع قمة مجموعة العشرين في لندن هذا الاسبوع ولكنها حذرت من ان زعماء العالم لن يتمكنوا من حل كل مشكلات العالم الاقتصادية خلال اجتماع واحد.

■ تراجعت الاسهم الامريكية يوم الجمعة لتقطع اسبوعا من المكاسب وذلك تحت ضغط من عمليات بيع لجني الارباح بعد مكاسب الاسهم في الآونة الاخيرة ومع تبدد أثر بيانات معنويات المستهلكين.

■ تراجعت اسعار الذهب عند الاغلاق يوم الجمعة اذ تعرضت المعادن النفيسة لضغوط من جراء صعود الدولار وانحسار مشتريات الباحثين عن ملاذ آمن بعد الاجراءات التي اتخذتها الحكومة الامريكية في الاونة الاخيرة للخروج من الازمة الاقتصادية ، وهبط الذهب في المعاملات الفورية الى ٩٢١,٥٥ دولاراً للاوقية .

■ قال رئيس الوزراء التركي طيب اردوغان يوم الجمعة انه سيلقى العضو المنتدب لصندوق النقد الدولي في لندن في الاول والثاني من نيسان لمباحثات بشأن صفقة قرض كبير.

■ ذكرت (رويترز) : في لندن حيث يجتمع زعماء أكبر الاقتصادات في العالم خلال قمة مجموعة العشرين يوم الخميس المقبل – قد يتحول الاستياء الى تظاهرات تبدأ بمسيرة تتوقع الشرطة أن تجتذب ٤٠ ألف متظاهر.

■ أغلقت الاسهم الاوروبية على هبوط يوم الجمعة لتقطع موجة صعود دامت ستة أيام وكان التراجع شاملا معظم القطاعات مع اقبال المستثمرين على جانبي الاطلسي على البيع لجني الارباح.

■ قال تقرير لابحاث الرأي انه يتعين على بريطانيا عرض التخلي عن مقعدها المنفرد في صندوق النقد الدولي لاظهار الزعامة والحاجة للاصلاح خلال اجتماع قمة مجموعة العشرين الذي يعقد في لندن.

مستشار اقتصادي في مجلس الوزراء يشدد على وضع سياسة اقتصادية ملائمة

بغداد / المدى

شدد مستشار اقتصادي في مجلس الوزراء على وضع سياسة اقتصادية ملائمة لعلاج المشاكل التي تمر بها السياسة المالية في العراق .

وقال الدكتور عبد الحسين العنبكي لوكالة الصحافة المستقلة (إيبا) السبت :» ان العراق يفتقر الى سياسة مالية بالمعنى الحقيقي ، حيث مازالت وزارة المالية المسؤولة عن رسم السياسة المالية تمارس عملها بصورة تقليدية ، لذلك بات الاقتصاد الوطني احوج الى سياسة مبنية على رؤى ناضجة تتبنى منهجا اصلاحيا اقتصاديا كالمادة ٢٥ في الدستور .

واضاف ان المشاكل التي يعانيها العراق مازالت مستمرة ، واثرت في الاختلال الهيكلي الذي يظهر في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وفي هيكل تمويل الموازنة العامة للدولة وفي الصادرات والاستيرادات . منوها الى وجود تفاوت في توزيع الدخول والثروات وتشوهات في جهاز الاسعار واختلال في التركيب الاجتماعي .وذكر العنبكي بحسب الوكالة ان السياسات الكلية غير المتناغمة قابلتها متغيرات خارجية ضاغطة تدفع باتجاه التحولات الاقتصادية وتمثل وصفة جاهزة للاصلاح خلفت كلفا اجتماعية واقتصادية باهظة .

وطالب العنبكي بحسب الوكالة بتقدير الايرادات في ضوء تحديد حجم الانتاج للنفط وحجم الصادرات النفطية والاسعار العالمية المتوقعة مع تحديد الضرائب وتجميع الخطط السنوية المعدة في ضوء التوجيهات المالية وتصحيح الانحرافات بين التخصيصات المطلوبة .

واكد العنبكي على ان يكون لوزارة المالية قدرة في معرفة وقياس الاثرالذي يتركه الانفاق العام في مدى تحقيق الاهداف المرغوبة للسياسة الاقتصادية الكلية ، فضلا على قياس الاثر الذي يتركه العبء الضريبي على شرائح المكلفين بدفع الضريبة .

تراجع حاد لعقود الخام الامريكي وسط مخاوف اقتصادية

متابعة / المدى الاقتصادي

تراجعت العقود الاجلة للنفط الخام الامريكي نحو اربعة في المئة يوم الجمعة تحت وطأة المخاوف الاقتصادية مع توقف أسواق الاسهم لالتقاط الانفاس اثر موجة صعودها في الاونة الاخيرة وارتفاع الدولار مقابل اليورو وتراجع حاد لمبيعات التجزئة اليابانية في شباط.. وذكرت (رويترز) في خبر لها :ان أرقاماً لمؤسسة استشارية أظهرت يوم الجمعة أنه من المتوقع لانتاج نفط منظمة أوبك في ادار أن يتجاوز هدف المنظمة بنحو مليون برميل يوميا في المتوسط وذلك مع ضخ أعضاء من بينهم ايران وأنجولا وفنزويلا امدادات أكثر من المستويات المتفق عليها. وقال كونراد جربر رئيس مؤسسة بترولوجيستكس في تصريحات لرويترز ان انتاج الاحد عشر عضوا المقيدين بنظام الحصص من المتوقع أن يبلغ ٢٥,٩ مليون برميل يوميا في المتوسط مقارنة مع ٢٥,٩٣ مليون برميل يوميا في فبراير شباط. وتنبئ ارقام المؤسسة ان اوبك نفذت نحو ٧٥ في المئة من تخفيضات الانتاج المتفق عليها وتبلغ اجمالا ٤,٢ مليون برميل يوميا منذ ايلول وذلك حسب تقديرات رويترز. ويقل ذلك عن نسبة ٨٠ في المئة التي خلص كثير من المحللين الى تقديرها لالتزام اوبك بالتخفيضات.

وقال العطية لتلفزيون الجزيرة انه يعتقد ان هذا الصعود اساسه ظروف خاصة مثل ضعف الدولار وزيادة مفاجئة في اسعار الاسهم الاسيوية الامر الذي منح النفط قوة دفع نفسية.

واضاف قوله انه يجب على المنتجين الا يفرطوا في التفاؤل وانما ينبغي لهم الحذر الشديد والا يفسروا هذا على انه علامة على تغير في حال الاقتصاد العالمي، وأن لا يروا الزيادة في اسعار النفط علامة ايجابية حتى تظهر مؤشرات واضحة على تحسن الاقتصاد العالمي الذي قال انه «لم يصل بعد الى القاع.. من جانب آخر أظهرت أرقام لمؤسسة استشارية يوم الجمعة أنه من المتوقع لانتاج نفط منظمة أوبك في اذار أن يتجاوز هدف المنظمة بنحو مليون برميل يوميا في المتوسط وذلك مع ضخ أعضاء من بينهم ايران وأنجولا وفنزويلا امدادات أكثر من المستويات المتفق عليها. وقال كونراد جربر رئيس مؤسسة بترولوجيستكس في تصريحات لرويترز ان انتاج الاحد عشر عضوا المقيدين بنظام الحصص من المتوقع أن يبلغ ٢٥,٩ مليون برميل يوميا في المتوسط مقارنة مع ٢٥,٩٣ مليون برميل يوميا في شباط. وبنهاية التعامل في بورصة نيويورك التجارية (نايمكس) تراجع سعر الخام تسليم أيار عند التسوية ١,٩٦ دولار أي ما يعادل ٣,٦١ في المئة مسجلا ٥٢,٣٨ دولاراً للبرميل بعد تداوله في نطاق ٥١,٦٤ الى ٥٤,٢٨ دولاراً. وفي لندن هبط سعر عقود مزيج النفط الخام برنت ١,٤٨ دولار الى ٥١,٩٨ دولاراً للبرميل.. وعلى صعيد متصل نقلت (رويترز) عن وزير النفط القطري عبد الله بن حمد العطية يوم السبت ان انتعاش اسعار النفط في الاونة الاخيرة تحركه عوامل منها ضعف الدولار وليس بالضرورة تعبيرا عن تحسن في الاقتصاد العالمي وحث المنتجين على توخي الحذر